جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دروس على الخط في مقياس: الفساد وأخلاقيات العمل

السنة الثانية شعبة العلوم الاقتصادية

إعداد الأستاذ عبدالواحد غردة

المحور الرابع: مظاهر الفساد الإداري والمالي

مظاهر الفساد الإداري والمالي : - الانحرفات التنظيمية في الوظيفة الإدارية.

- الانحرافات السلوكية في الوظيفة الإدارية
- الرشوة
- اختلاس المال العام

(يتبع.. المظاهر

1. الانحرافات التنظيمية في الوظيفة الإدارية:

تتعلق هذه الانحرافات بصفة أساسية بالعمل و المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهامه.ومن أهمها:

- عدم احترام العمل كالتأخر في الحضور للعمل و الخروج قبل نهاية وقت الدوام الرسمي
- انشغال الموظف بالنظر إلى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر إلى مقدار إنتاجيته.
- تصفح واقع التواصل الإجتماعي و الانشغال بالانترنت و قراءة الجرائد واستقبال الزوار غير المعنين بطلب خدات متعلقة بالوظيفة.

- التنقل بين المكاتب دون سبب تعلق بالوظيفة.
- رفض الموظف أداء العمل المطلوب منه، أو عد القيام به على الوجه الصحيح.
- تماطل و التأخر في أداء المهام أو تنفيذ الحد الأدنى من العمل
- الرغبة في الحصول على أكبر اجر مقابل أقل جهد.
- عدم الالتزام بأوامر وتعليمات المسؤولين وعدم تحمل المسؤولية من خلال البحث عن الأعذار للتملص من العمل. و تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى آخر، التهرب ن الإمضاءات لعدم تحمل السؤولية.
- إفشاء أسرار العمل.
- سلبية الموظف والتي تظهر في: اللامبالات، عدم إبداء الرأي، عدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار، العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات،الانعزالية، عدم الرغبة في التعاون، عدم تشجيع العمل الجماعي.

الانحرافات السلوكية في الوظيفة الإدارية: تتعلق هذه الانحرافات بالمسلك الشخصي والتصرفي للموظف، ومن أهمها:

- المحسوبية والتي تعني محاباة الأقارب أو الأصدقاء، لا بسبب كفاءتهم، وإنما بدافع القرابة.
- الوساطة لدى الموظف من أجل قضاء حاجات أطراف أخرى دون حق، أو الوساطة لدى موظف لأداء مهام موكلة إليه على الرغم من أنه ملزم بأدائها دون أي وسيط.
- التصرفات غير الأخلاقية للموظف والتي تؤدي إلى عدم المحافظة على كرامة الوظيفة، كاستعمال المخدرات أثناء الدوام، أو التورط في أفعال مخلة بالحياء.

الرشوة: تعتبر الرشوة أهم تعبير عن الفساد المالي، وهي من أخطر أشكال الفساد الذي يصيب الاقتصاد بصفة عامة، ولا يكاد يخلو بحث أو دراسة أو أي تحليل لظاهرة الفساد إلأا وأسهب في تحليل مسبباتها ونتائجها.[1]

تعرف الرشوة بأنها ما يُعطى لإبطال حق، أو لإحقاق باطل ، كما تعرف على أنها كلُّ ما يُعطيه المواطن(الراشي)لمُوظَّف عام أو صاحب سلطةٍ(المرتشي)لتنفيذ ما يريده الأول وتنتشر الرشوة لدى المُوظفين الذين يرفضون أداء مهامهم بدون مقابل مادي أو عينيٍ[2].

وتعود علة تجريم الرشوة إلى حماية الوظيفة من أن تعامل على أساس أنها سلعة تجد قيمتها على أساس من العرض والطلب لا أنها واجب على الموظف يجب عليه القيام به، ولما في هذا العمل من إخلال بنشاط الإدارة العامة في نواحيه كافة، وما ينطوي عليه من مساس بهيبة الإدارة العامة مما يفسد الدولة وموظيفيها ، بالإضافة إلى ما يكن أن يحققه عمال الدولة من إثراء بلا سبب مشروع على حساب المواطنين، لأنهم أنما يتقاضون أتعابا ليس لهم حق فيها، ولما فيها من الإخلال بمبادئ العدالة وتحقيق المساواة بين المواطنين إذ يحصل على الخدمة لا باعتبار حقا له وواجبا على الدولة وإنما باعتبار أنه قادر على الحصول عليها بحكم وضعه المالي، أو قد لا يحصل على الخدمة على الرغم من أحقيته بها بسبب وضعه المالي أيضا لعدم قرته على تسديد مقابل لذلك. ص 190

ونظرا لخطورة هذه الجريمة سنحاول حصر أهم آثرها السلبية على كل من الدولة وأفراد المجتمع في الآتي[3]:

- الاثار السلبية على الموارد المالية للدولة:

[1] نزيه عبدالمقصود، ص 79

[2] ص 194 إيناس الفتلاوي، مظاهر الفساد الاداري و المالي وسبل مواجهته، مجلة النزاهة ، العدد العاشر 2017 Pdfعن الوقع

[3] https://www.alukah.net/sharia/0/104646/#ixzz6I1GkxtN7

ان انتشار الرشوة بين أفراد المجتمع غالبا ما يؤدي إلى تدمير الموارد المالية للدولة وذلك نتيجة لحصول المرتشين على تراخيص لإقامة مشاريع يكون الهدف منها في الغالب هو تعظيم ارباح أصحابها فقط ولا يكون لها نفع حقيقي على المجتع، فاحتياج هذه المشاريع إلى مرافق وخدمات أساسية كإيصال الكهرباء والماء و تمهيد الطرق وشتى الخدمات يكلف الدولة مبالغ مالية ضخمة على الرغم من أنها لا تحقق نفعا حقيقا يعود على المجتمع.

كما قد تؤدي الرشوة إلى ضياع بعض الموارد المالية للدولة، كالتساهل مع دافعي الضرائب والغرامات المالية وغيرها من مستحقات الدولة اتجاه الأفراد والمؤسسات والتغطية عليهم ومساعدتهم على التهرب من دفع ما عليهم من حقوق، مما يحرم الدولة من إيرادات مالية كبيرة.

- الاثار السلبية على أفراد المجتمع: للرشوة آثار وخيمة على أفراد المجتمع قد تصل إلى تهديد حياتهم، فمنح المشاريع أو توظيف أشخاص عن طريق الرشوة وليس على أساس الكفاءة والاستحقاق قد يكون له مخاطر عظيمة على حياة الناس، كإسناد مشروع لمهندس معماري غير كفء مما قد يتسبب في سقوط البناية على العائلات، أو توظيف طبيب غير كفء مما قد يتسبب في موت المريض ، أو منح ترخيص لصناعة مواد استهلاكية لشخص لا يتبع القواعد الصحية في صناعتة أو قبول رشوة للتغطية على مخالفاته مما قد يؤدي إلى هلاك العديد من العائلات.

كما أن الرشوة تعد من أهم مظاهر الفساد المالي التي تنعكس سلبا على أخلاق أفراد المجتمع، فغالبا ما يشعر أفراد المجتمع في ظل تفشي الرشوة بالظلم وخيبة الأمل بسبب أخد أشخاص لمناصب شغل كانوا هم أحق بها، أو بسبب خسران مناقصات أو مشاريع كان عطاؤهم أحسن من عطاء أولئك الذين رست عليهم المشاريع، مما قد يؤدي إلى انحراف الفئة المظلومة وسلوكها هي الأخرى بعض السلوكيات غير الأخلاقية، كما يؤدي ذلك إلى انتشار الاهمال واللامبالاة والتسيب

وضعف الولاء والانتماء والإحباط في العمل، وكل ذلك يعتبر عقبة أمام إنجاز التنمية وما تتطلبه من جهد بشري مكثف وأمين.

إختلاس المال العام:

يعرف "اختلاس المال العام" بأنه الاستحواذ على المال العام وحيازته حيازة كاملة بهدف حرمان الدولة منه[4]، وهو من الجرائم المالية التي يطلق عليها الجرائم الخاصة والتي يرتبط حدوثها بصفة الشخص الذي ارتكبها وهي صفة الموظف العام ، إذ لا بد لوجود هذه الجريمة أن يكون الجاني عضوا من أعضاء الجاهز الاداري في الدولة.[5]

وتعد جريمة اختلاس المال العام من الجرائم التي تعرف انتشارا واسعا في الكثير من دول العالم بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى، وخير ذليل على ذلك ما تنشره وسائل الاعلام بمختلف أنواعها من حالات اختلاس من قبل موظفي الدولة والقائمين على إدارة مرافقها الحيوية، حيث أدى انتشار هذه الجريمة إلى ظهور طبقة ثرية في المجتمع تتمثل أولئك المختلسين في حين بقيت الفئة الواسعة من المجتمع تتحصل على دخل زهيد لا يكفي لضمان حياة كريمة.

[4] نزيه ص 82
[5] محمد حسن الجوهري ص 193

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دروس على الخط في مقياس: الفساد وأخلاقيات العمل

السنة الثانية شعبة العلوم الاقتصادية

إعداد الأستاذ عبدالواحد غردة

المحور الرابع: مظاهر الفساد الإداري والمالي

تابع مظاهر الفساد الإداري والمالي : - التبدير في نفقات الدولة.

- التزوير في المحررات الرسمية.
- سوء استخدام السلطة واستغلال النفوذ.
- التهرب الضريبي.
- تبييض الأموال.

5.التبدير في نفقات الدولة:

تعرف النفقات العامة على "أنها مبالغ من المال تخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجات المجتمع". وغالبا ما تأخذ الدولة بعين الاعتبار قاعدين هامتين في مجال ترشيد النفقات العمومية:

✓ القاعدة الأولى: هي قاعدة المنفعة أو المصلحة العامة: حيث يجب أن يكون الهدف من النفقات العمومية تحقيق أكبر فائدة ممكنة، وذلك يتطلب الإلمام بالحتياجات الحقيقة للمصالح

العمومية لتقدير احتياجات كل مصلحة أو مرفق وكل باب من أبواب النفقات على ضوء احتياجات كل المصالح.

- ✓ القاعدة الثانية: وهي قاعدة الاقتصاد في النفقة: وهي قاعدة تهدف إلى استخدام أقل حجم من النفقة العامة لأداء نفس الخدمة أو نفس الخدمات.

ولا يوجد شك أن عدم التقيد بهتين القاعدتين سيؤدي إلى تبذير في نفقات الدولة، والتي يمكن إيجاز أهم مظاهره في الآتي:

- ✓ ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة مثل الخدمات التعليمية والصحية ومشاريع التهيئة عن الحد الأدنى المقرر لها نتيجة نقص أو غياب رقابة سياسية فعالة.
- ✓ اقتناات أدوات ولوازم للحكومة فوق ما تحتاج إليه فعلا.
- ✓ استئجار المباني والسيارات لمدة طويلة بدلا من شرائها.
- ✓ تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي السلطة والنفوذ كإقامة استراحات خاصة بهم ومنحهم هدايا من المال العام.
- ✓ إعادة بعض مشاريع التهيئة أو إلحاق الضرر بها بسبب عدم التنسيق بين المصالح المختلفة كحفر الطريق من طرف من صالح المياه بعد الانتهاء من تمهيد طريق.
- ✓ شراء السيارات الحكومية الفاخرة وما تستدعيه من نفقات باهظة للصيانة والتشغيل.
- ✓ مظاهر استقبال المسؤولين و الاحتفالات الوطنية المبالغ فيها.
- ✓ غياب الاتقان في انشاء المشاريع مما يحتم على الدولة تخصيص مبالغ دورية لترميمها.

6.التزوير في المحررات الرسمية:

يعرف التزوير في المحررات بأنه "تغيير الحقيقة في المحرر بإحدى الطرق التي نص عليها القانون تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا ومقترن بنية استعمال المحرر المزور فيما أعد له"ولعل أخطر تزوير للمحررات ذلك التزوير الذي يكون في المحررات الرسمية، وهو ما جعل فقهاء القانون يصنفونه كجانية في بعض الدول حين صنفوا التزوير في المحررات العرفية كجنحة. ويعود التشديد في تصنيف التزوير في المحررات الرسمية كجناية لكونه مفتاحا للكثير من أساليب الفساد الأخرى.

7. سوء استخدام السلطة و استغلال النفوذ:

قد تكون الحكومات على درجة عالية من الفساد إلى الحد الذي يحرم المواطن من حقه في الإعتراض على أي إستغلال للسلطة فتكون الحكومة قائمة على احتكار السلطة، ويظهر سوء إستخدام السلطة أو إستغلال النفوذ في المجالات التي يقوم بها الموظف باستخدام سلطته لتحقيق هدف آخر غير المصلحة العامة، ويحدث هذا مثلا عندما يستخدم موظف سلطته بشكل إنتقامي ومتعمد بغرض إيقاع الأذى بالآخرين لأسبابه الخاصة، سياسية أو ايديولوجيه أو لتحقيق مصالح خاصة.

8. التهرب الضريبي:

يعرف التهرب الضريبي بأنه محاولات من قبل دافعي الضرائب، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، للتخلص من التزامهم القانوني بدفع الضريبة المفروضة عليهم أو جزءًا منها، والتهرب الضَريبي يأخذ العديد من الأشكال بما في ذلك التهرب القانوني والتهرب غير القانوني. و حسب الفقيه البلجيكي ماركيراز "Margairaz " التهرب الضريبي موجود كلما تم اللجوء لطرق تتيح التملص من الضريبة سواء اقترن ذلك أو لم يقترن بمخالفة نص جبائي.

ويعد التهرب الضريبي من أشكال الفساد المالي لكونه يحرم الدولة من مورد هام لميزانيتها، كما أنه غالبا ما يشترك فيه طرفان وهما: المتهرب من دفع الضريبة و الموظف الحكومي على مستوى مصالح الضرائب الذي يساعده على ذلك.

وتوجد عدة أساليب للتهرب الظريبي نذكر أهمها في الآتي:

- ✓ عدم الإبلاغ عن جميع المصادر التي يتحصل منها على الدخل في حال وجود أكثر من مصدر.
- ✓ تعمُّد الإدخال الخاطئ لبعض الأرقام في السجلات المحاسبية أو تسجيل أرقام لا تعكس المبالغ الفعلية عند عملية التسجيل في المحاسبة.
- ✓ الخلط بين النفقات الشخصية والنفقات التجارية لمؤسسة يعمل فيها أحد الأفراد، ومحاولة تحويل بعض النفقات الشخصية إلى نفقات تجارية تُحسب على المؤسسة ولا يتم احتسابها على الفرد.
- ✓ محاول إسقاط الملكية عن بعض الأصول التابعة لمؤسسة معينة أو لأحد الأفراد، أو محاولة نقل ملكيتها إلى شخص آخر أو جهة أخرى.
- ✓ وجود مجموعتين مختلفين من التقارير المالية أو السجلات المحاسبية بحيث يتم تقديم معلومات مغلوطة للجهات الضريبية مع الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية الصحيحة لدى المُكلَّف في حال احتاجت الدائرة الضريبية إلى سجلات واقعية للأحداث والأنشطة التجارية التي وقعت فعلًا.
- ✓ محاولة تضخيم النفقات والمصروفات المختلفة بهدف تخفيض الدخل الخاضع للضريبة.

9. تبييض الأموال:

هو محاولة إضفاء الصفة القانونيّة على الأموال المكتسبة بطريقة غير قانونية، بهدف إخفاء الطبيعة الأصليّة لهذا المال أو مصدره الحقيقي، وتعتبر جريمة تبييض الأموال إتماما لجريمة سبقتها، بحيث توفر هذه الظاهرة بيئة مثاليّة لارتكاب الجرائم الخاصة بالأموال، إذ تساهم في حماية المكاسب المالية للجرمين، وذلك من خلال إخفاء الصلة بين المجرم والجريمة و استثمار عوائد الجريمة في مشروعات مستقبلية قانونية تهدف إلى الإندماج في الاقتصاد بطريقة توفر للمجرمين القدرة على تحقيق الأرباح الماليّة، وتساعد على تسهيل التجارة غير المشروعة في كافة النشاطات الإجراميّة.